الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2018 بين الصندوق السعودي للتنمية والجمهورية التونسية لتمويل "مشروع تحسين التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بولاية بنزرت"

(2019 / 12)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 05 / 02 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 13 / 03 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 14 فيفري 2019
جلسة اللجنة: 07 مارس 2019 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (9 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 13 مارس 2019 **رئيس اللجنة :** منجي الرحوي **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 13 ديسمبر 2018 مع الصندوق السعودي للتنمية اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل "مشروع تحسين التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بولاية بنزرت" بمبلغ ثلاثمائة وثمانية عشر مليون وسبعمائة وخمسون ألف (318.750.000) ريال سعودي أي ما يعادل حوالي 247 مليون دينار تونسي.

1) أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بولاية بنزرت من 87,3 % (2012) إلى 95 % (2025)، وذلك من خلال إنجاز محاور جلب رئيسية وتزويد التجمعات الريفية ذات الأولوية، كذلك إنشاء محطة لتصفية المياه بطاقة إنتاجية تبلغ 500 لتر/ثانية، ومدّ أنابيب رئيسية بحوالي 300 كم ومدّ وتوفير أنابيب فرعية بطول إجمالي مقداره 200 كلم. ويبلغ عدد السكان المنتفعين من المشروع حوالي 175 ألف موزعين على 675 قرية وتجمع سكني.

2) مكونات المشروع:

أ ـ الأعمال المدنية الكهروميكانيكية:

تشمل إنشاء محطة تنقية مياه بطاقة إنتاجية تبلغ 500 لتر/ثانية و29 محطة ضخ و27 خزان مياه بسعة تتراوح ما بين (50 م^3 ـ 5000 م^3) ومدّ أنابيب المياه الرئيسية من الدكتايل بحوالي 300 كم ومد وتوفير أنابيب فرعية من البولي إثيلين بطول إجمالي يقدر بحوالي 200 كم بأقطار تتراوح ما بين (90 ـ 1000 مم) وجميع ما يلزم ذلك من مباني وتجهيزات ومعدات ومستلزمات وأشغال كهربائية في معتمديات ولاية بنزرت ومنها (بنزرت الشمالية وبنزرت الجنوبية ومنزل جميل ورأس الجبل ومنزل بورقيبة وغزالة وسجنان وأوتيك وماطر وجومين والعالية وتينجة وغار الملح)، والمناطق الريفية من ولاية باجة المتاخمة لمعتمدية سجنان.

ب ـ توريد الأنابيب والمضخات والمعدات والتجهيزات اللازمة للمشروع ومستلزماتها: تشمل توريد أنابيب من الدكتايل بطول إجمالي مقداره حوالي 300 كلم وبأقطار تتراوح ما بين (100 ـ 1000 مم) ومضخات لعدد 29 محطة ضخ وما يلزم ذلك من معدات وتجهيزات ومستلزمات.

ج ـ **الخدمات الاستشارية:** تشمل جميع الخدمات الهندسية من مراجعة الدراسات والتصاميم وإعداد وثائق المناقصة والإشراف على تنفيذ الأعمال ودعم الإدارة في تحليل العروض لاختيار المقاول.

د ـ اقتناء عقارات.

هـ ـ وحدة متابعة إنجاز المشروع.

3) تكلفة المشروع:

تقدّر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي (335.512) مليون ﷼ سعودي أي ما يعادل حوالي (89.47) مليون دولار أمريكي أي حوالي 260 م.د.ت.

4) مدّة تنفيذ المشروع:

من المتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في نهاية ديسمبر 2023.

5) شروط التمويل:

- مبلغ القرض: ثلاثمائة وثمانية عشر مليون وسبعمائة وخمسون ألف (318.750.000) ﷼ سعودي أي ما يعادل حوالي 250.5 م.د.ت.
- نسبة الفائدة: قارة بـ 2 % سنويا عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة،
- مدّة السداد: 20 سنة منها فترة إمهال بـ 5 سنوات،
- طريقة السّداد: يتم تسديد هذا القرض بأقساط متساوية بعنوان الأصل كل ستة أشهر أي مرتين في السنة (15 مارس و15 سبتمبر).

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 07 مارس 2019 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

ودار نقاش، أكّد خلاله النواب على ضرورة استعمال موارد هذا القرض لتحقيق الأهداف المرسومة له والمتمثلة في تحسين نسبة التزوّد بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بولاية بنزرت، كما أكّدوا على ضرورة التسريع في إنجاز مختلف مكونات المشروع ومنها خاصة محاور الجلب الرئيسية وتزويد التجمعات الريفية ذات الأولوية وإنشاء محطة لتصفية المياه ومدّ الأنابيب والتجهيزات اللازمة للمشروع ومستلزماتها.

وأكد نواب آخرون أن الوسط الريفي في ولاية بنزرت يشكو صعوبات في التزود بالمياه الصالحة للشرب رغم توفر مخزون هائل من المياه في هذه الجهة مما خلق عدة توترات اجتماعية ومن شأن هذا المشروع التخفيف من حدتها.

واقترح بعض النواب أن يتم تكليف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالتصرف في هذا المشروع نظرا لفشل تجربة الجمعيات المائية أو إحداث شركة وطنية تعنى باستغلال وتوزيع المياه في المناطق الريفية. هذا، واعتبر نواب آخرون أن إمكانيات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه محدودة وتوزيع المياه بالمناطق الريفية مُكلف، واقترحوا التعامل مع الجمعيات المائية خاصة وأن هناك عدّة جمعيات مائية نجحت في توفير الماء الصالح للشّرب في الوسط الريفي.

ورأى أحد النواب أن نسبة استهلاك القروض الموجهة للتزوّد بالماء الصالح للشرب ضعيفة جدّا، ويشهد الإنجاز تعطيلا ناتجا عن بطء في تكوين وحدات التصرّف وخلية الحوكمة، واقترح أن يتم تكوين وحدة التصرف وخلية الحوكمة قبل المصادقة على اتفاقية تمويل المشروع.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقررة**
المنجي الرحوي	ليلى الحمروني